اسم الظنين الكامل وعنوانه 77/1/71 13.7 حماد موسى خليل باثع متجول الزرقاء 77/7/18 عيسى احمد محمد سائق جبل الحسين عمان 124. Arof عدنان الطويل عبد الله سائق الزرقاء 77/7/71 0 40. عبد الفتاح حسني عبد الفتاح وادي الحداده عمان 74.47/41 107. 0 Yo. 77/4/11 احمد خليل السراج سائق تكسي بالزرقاء 1447 77/4/1. 177. o Yo. خليل مفلح غنام سائق بالزرقاء عوده ابراهيم الشيخ عمان جبل الحسين محمد حسن عبد الرزاق ॥ ॥ ॥ Vo. 74/4/10 o 40. 77/7/17 ۸٧٨ AAY 77/7/17 اسحق محمود عمل ۱۱ ۱۱ ۱۱ D Y0. مصطفى شاكر عبد العال عمان مصنع البطانيات AOY 77/7/17 VES عاطف ابو اللبان جبل الحسين عمان 77/7/1. ٦٢/٢/٣ 1.78 احمد محمد علي الاشرفيه عمان o You 1147 محمد علي طالب سائق باربد 77/4/4 77/7/ 0 Yo. 1111 محمد محمود محمد جبل الحسين عمان 1.44 74/4/4 محمود محمد خلف اربد

المناه النايات المناشعة المناشعة المناشعة

4/20

عمان: الاحد ٢٨ محرم سنة ١٣٨٢ ه. الموافق ١ تموز سنة ١٩٦٢ م. العدد ١٦٢٣

#### الفهرس

محيف	
Vio	
٧٠٦	فض الدورة الاستثنائية لمجاس الامة قانون رقم ( ۲۱ ) لسنة ۱۹٦۲ قانون سلطة مدينة الحسين الرياضية
٧٠٨	الما الما
Y . 9	the state of the s
٧١.	
V11	نظام رقم (٤٤) لسنــة ١٩٦٢ نظام العلاوة الفنيه للمهندسين نظام رقم (٤٥) لسنــة ١٩٦٢ نظام بطاقات الهوية الشخصية المعدل
VIY	نظام رقم ( ٤٦ ) لسنــة ١٩٦٢ نظام الاوقاف والشؤون الاسلامية
717	نظام رقم (٤٧) لسنــة ١٩٦٢ نظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطة
V\V	قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٦٢ قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٦٢
VIV	قرار رقم ( ٩ ) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين قرار رقم ( ٩ ) صادر عن الديوان الخاص بتفسير
V19	تصحيح خطأ



مطبعسة الجيش العربي الاردني



### خدالمسير للفلك منكر الملكة للفرونية المحاتمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وبنـــاء على ماقرره مجلسا الأعيـــان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافتـــه الى قوانين الدواـــة

قانون رقم (۲۱) لسنة ۱۹۲۲

### قانون سلطة مدينة الحسين الرياضية

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون ( قانون سلطة مدينة الحسين الرياضية لسنة ١٩٦٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في

المادة ٢ \_ يكون للألفاظ التاليسة الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لهـــا أدنــــاه : ـــ

ــ سلطة مدينــة الحسين الرياضية 🤋

ــ رئيس مجلس سلطة مدينــة الحسن الرياضيــة :

- مجلس سلطة مدينة الحسين الرياضية ؟

المدينة الرياضية ــ مدينــة الحسن الرياضيــة ه

المادة ٣ ـــ يتولى إدارة السلطة مجلس مو لف من الني عشر عضواً على الوجه التالي : ــــ

رئيس الديوان الملكي الهاشمي رئيسآ ورئيساللجنة الأولمبيـــة نائبــــآ للرئيس ومن أمين العاصمـــة ووكيل وزارة الثربية والتعليم ووكيل وزارة الاشغال العامة ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية وممشــل عن قيادة الحيش العربي الأردني يعينه قائد القوا ت المسلحـــة وممثل عن مديرية الأمن العام يعينـــه مديّر الأمن العام وممثلين آخرين عن اللجنة الأولمبيــة الأردنيـــة تعينهما اللجنـــة الأولمبيـــة وممثلين عن الأوساط الأهلية الآردنية يعينهما مجلس الوزراء أعضاء . المادة ٤ ــ تناط بالمجلس الوظائف والصلاحيات الآتيــة : ــ

أ ــ تخطيط المدينة الرياضية واقامة الأبنية والمنشئات اللازمة لحـــا .

ب ــ ادارة أموال السلطة و فرض الأجور وجبايتها و تولي كافة شؤون المدينة الإدارية والفنيةوالرياضية

ج — عقد عقود البيع والشراء والعطاءات والتعهدات والمقاولات المتعلقة بشؤون السلطة .

د ـ تعيين الموظفين والمستخدمين وتحديد رواتبهم وأجورهم والاستغناء عن خدماتهم .

ه ــ اقرار المرانيّة السنوية للسلّطــة .

الماده ٥ ــ تعتبر السلطة شخصاً معنوياً لها أن تقاضي وان تقاضى بهذه الصفة وأن تتملك الأموال المنقولة وغير المنقولـــة بالقدر الضروري لأغراضها وأن تنيب أو توكل عنها من تشاء في الإجراءات القضائية .

المادة ٦ – يعقد المجلس جلسة عادية واحدة كل شهر على الأقل في المكان والزمان اللذين يعينهما الرئيس،وفي حالة غيابه يرأس الحلسة ناثبــٰــه .

المادة ٧ ـــ ينعقد المجلس في جلسات غير عادية بناء على طلب الرئيس أو ثلاثة من أعضائه على الأقل.

المادة ٨ ـــ يتكون النصاب القانوني للمُجلس من الرئيس أو نائبه وستة من أعضاء المجلس على الأقل وتتخسأ القرارات بالاجماع أو الأكثرية،وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس أو نائبه .

## نحن محمد بن طهزل نائب جهزلة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة ( ١ ) للمادة (٨٢) من الدستور نأمر بما هو آت :\_

تفض الدورة الاستثناثية لمجلس الامة اعتباراً من تاريخ ١٩٦٢/٧/١ .

1977/7/40

محمد بن طلال

رئيس الوزراء

وصفي التل

كمسال الدجاني

وزير الداخلية



## خود الحسيرُ للفعل ملك الملكة للفرونية المحاتمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وبناء على ماقرره مجلسا الأعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم ( ۲۲) لسنة ۱۹۲۲

# قانون معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني

المادة ٢ ــ تعدل المادة ( ٢ ) من القانون الأصلي باستبدال عبارة( دينارين وخمسياية فلس ) الواردة في السطر الأول منها بعبارة( ثلاثــة دنانير ومايتي فلس )

احتين طلل

1977/7/1.

رئيس الوزراء وصفي التل

وزير المالية بالوكالة محمد اسماعيل المادة ٩ ــ تدون وقائع الجلسات وقرارات المجلس في سجل خاص يوقع عليه الرئيس والأعضاء . المادة ١٠ ــ يحق للمجلس تعيين لجان من بين أعضائه لمعالجة أي أمر من الأمـــور المعروضة عليـــه ولا تكــون

توصيات هذه اللجان نافذة المفعول مالم يقرها المجلس. كما يحق له الإستعانـــة بالأجهزة الفنيــة والإدارية الحكومية وغير الحكومية من أجل تحقيق أغراض السلطة .

المادة ١١ ــ تناط بالرئيس الصلاحيات والمسؤوليات التالـــية : ـــ

أ \_ يدعو المجاس الى الانعقاد في مواعيد يعينها ويرأس الجاسات ويتولى ادار لمها .

ب ـــ ينفذ قرارات المجلس وينوب عنـــه في توقيع العقود .

ج ــ يتولى مخابرات السلطة في جميع شوُّونها مع الدوائر الحكوميــة والهيشــات والافراد . المادة ١٢ ــ يضطلع نائب الرئيس بمسوُّوليات الرئيس و يمارس صلاحياته عند غيابه أو شغور مركز الرئاسة .

المادة ١٣ – يجوز للمجلس أن يستقرض أموالا من أية جُهــة بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٤ – يَتكون صندوق السلطة من مجموع التبرعات العامة ومن الأموال التي توُّول اليها بمقتضى أي قانون أو نظام وتدفع من الصندوق النفقات والتأديات التي يقرر المجلس انفاقها أو تتحقق عليــــه بصور ةمشروعة.

المادة ١٥ – يتولى الأعمال الحسابية محاسب يسأل من قبل السلطة عن كل ما يتعلق بوار دات ونفقات السلطة وينظم قيودها.وتعين السلطة فاحصاً قانونياً للحسابات سنوياً لمراجعة الحسابات وتدقيقهــــا .

المادة ١٦ – تقدم أمانة العاصمة والبلديات المعنية للمدينة الرياضية وملاعبها الفرعية في المدن الأردنية المياه اللازمة وتقوم بالاشراف على الحدائق العامة وصيانة الشوارع وانارتها ونظافتها وذلك بدون مقابل .

المادة ١٧ ــ تعفى المدينة الرياضية وملاعبها الفرعية في المدن الأردنية الأخرى من كافة الضرائب والرسوم واجور الخدمات الحكوميـــة والبلديــة .

المادة ١٨ ــ لمجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس السلطة أن يصدر الأنظمة التي يراها ضرورية من أجل تنفيك أحكام هذا القياندن

المادة ١٩ – لمجلس السلطة اصدار التعليمات اللازمة من حين لآخر من أجل تنفيذ غايات الأنظمة الصادرة بموجب هـــذا القانون .

المادة ٢٠ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيد أحكام هذا القانون .

### كمتريط لمال

1477/7/11

رئيس الوزراء ووزير الدفاع وصفي التل	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة المراح القطان	وزير الخارجية <b>حازم نسيبه</b>	وزير المواصلات ا <b>ود</b> ابو غزالة
وحبين	ابراهيم القطان	المراسية	
وزير	وزير	وزير	وزير - ا
المائية	الاشغال العامة	الاقتصاد الوطني	العدلية
	محمد المحاعيل		حنا خلف
وزير	وزير	وزير الشؤون الاجتاعية	وزير الزراعة
الداخلية	الصحة	ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	الانشاء والتعمير
كمال الدجائي	صبحي امين عمرو	خليل السالم	قاسم الريماوي

Cho La Cartin

### يخدوالمسير للفعل منك المنكة للفرونية المحاتمية

بعد الاطلاع على الفقرة (أ) من المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ نأمر بوضع النظام الآتي : ـــ

نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٦٢

## نظام منع الاتجار والتعامل بمواد الهبات

صادر بمقتضى البند (٦) من الفقرة (أ) من المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ ـــ يسمى هذا النظام ( نظام منع الاتجار والتعامل بمواد الحبات ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريلة

المادة ٢ – اعتباراً من تاريخ صدور هذا النظام بمنع منعاً باتاً الاتجار بمواد الهبات التي تقدمها الهيئات الحيريسة التطوعية العاملة في الأردن .

المادة ٣ ــ يخول وزير الشنون الاجماعية أو أي موظف ينتدبـــه لهذا الغرض وبالتعاون مع سلطات الأمن العام التحقيق والتحري عن أية مواد مشحونة أو مخزونة للتثبت من أنهــــا ليست من مواد الهبـــات .

المادة ٤ ـــ اذا وجدت أية مادة من مواد الهبات في حوزة أي شخص غير محول أو أية هيئة غير محولة بحيازتها أو الانتفاع بها حسب شروط الهبة فتعتبر الحيازه انجاراً بتلك المواد بالمعنى المقصود في المادة الثانية من هذا النظام مالم يثبت من ضبطت بحيازته عكس ذلك . .

المادة ٥ ــ يعاقب كل من مخالف أحكام هذا النظام بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٤) من قانون الدفاع

#### كمشين بطسلال

وزير الداخلية رثيس الوزراء كمال الدجاني وصفي التل

وزير الشؤون الاجتاعية

. 1477/7/4

## خروالمسير للفعل منك الملكة للفرونية المحائمية

بمقتضى المادة ( ١٢٠ ) من الدستور ، وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٦/٩ ، نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٢

## نظام العلاوة الفنية للمهندسين

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام العلاوة الفنية للمهندسين لسنة ١٩٦٢ ) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٢/٦/١ .

المادة ٢ – تعني كلمة ( مهندس ) المهندس المعن في وظيفة مصنفة في أية دائرة حكومية أو في البلديات ومحمل شهادة في الهندسة لاتقل دراستها الحامعية عن أربع سنوات ومحمل لقب مهندس وفقاً لأحكـــام قانون نقابة أصحاب المهن الهندسية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ في أي من فروع الهندسة التاليـــة : ـــ

الهندسة المعمارية الهندسة الكهربائية الهندسة الميكانيكية هندسة المناجم والتعدين الهندسة الكيماوية

المادة ٣ \_ تصرف العلاوة الفنية للمهندسين على الوجه التالي : \_

ــ ٢٥ ديناراً في الشهر للمهندس المصنف بالدرجة الحامسة فمادومها .

ب ــ ٣٥ ديناراً في الشهر للمهندس المصنف بالدرجتين الرابعة والثالثة .

ج ـــ ٤٥ ديناراً في الشهر للمهندس المصنف بالدرجة الثانية فما فوق .

د ـــ لايجوز أن يمارس المهندس أية أعمال خاصة

 هـ لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص أن يقرر حرمان المهندس من العلاوة الفنية أو أي جزء منها وللمدة الَّتي يراها مناسبة اذا ثبت له أن المهندس قد قصر بواجبه أو سبب تأخير ما

المادة ٤ ـــ لايسري هذا النظام علىالمهندسين المعينين برواتب شهرية مقطوعة أو باجور يومية أو في وظائف غبر فنية. المادة ٥ ـــ تلغى كافة التعليمات المتعلقة بصرف العلاوة الفنية لمهندسي الحكومة وأية تعليمات أو أنظمة أخرى

استريط ال تتعارض مع أحكام هذا النظــام 1974/7/4 رثيس الوزراء وزير التربية والتعليم وزير

ووزير الدفاع وقاضي القضاة الحارجية الواصلات وصفي التل ابراهيم القطان حازم لسيبه داود ابو غزالة وزير وزير وزير وزير الاشغال العامة الاقتصاد الوطني العدلية محمد اسماعيل حنا خلف وزير وزير الشؤون الاجتماعية وزير وزير الزراعة الداحلية ووزير دولة لشوون رئاسةالوزراء والانشاء والتعمير كمال الدجاني صبحي امين عمرو خطيل السائم قاسم الويماوي

### خدالمسير لفلال ملك الملكة للفادونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٣) من قانون الجنسية الأردنتـــة المعدل رقم ٢١ لسنة ١٩٥٦ ، وبنـــاء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٦/٩ ، نأمر بوضع النظـــام الآتي : \_

#### نظام رقم ( ٤٥ ) لسنة ١٩٦٢

## نظام بطاقات الهوية الشخصية المعدل

المادة ١ – يطلق على هذا النظام اسم ( نظام بطاقات الهوية الشخصية المعدل لسنة ١٩٦٢ ) ويقرأ مع النظـام رقم ( ١ ) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وتعديله بالنظام رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٥٨ كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعدل المادة (٢) من النظام الأصلي حسبما عدلت بالنظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٨ بشطب كلمة (أردني) الواردة في أول الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مقيم في المملكة الأردنيـة الهاشميــة).

المادة ٣ ـــ تعدل المادة التاسعة من النظام الأصلي بشطب عبارة ( للمواطنين الأردنيين ) الواردة فيها باضافة عبارة ( وتصرف بطاقة هوية غلافها أبيض للمواطنين الأردنيين وأزرق لغيرهم ) الى آخرها :

#### 1417/1/4

### المتين بطسلال

رثيس الوزراء	وزير التربية والتعليم	وزير	وزير
ووزير الدفاع	وقاضي القضاة	الخارجية	المواصلات
وصفي التل	ابراهيم القطان	حازم نسيبه	داود أبو غزالة
وزير المالية 	وزير الاشغال العامة محمد اسماعيل	وزير الاقتصاد الوطني	وزير العدلية حنا خلف
وزير	وزير	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الزراعة
الداخلية	الصحة	ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ؛	والانشاء والتعمير
حمال الدجاني	صبحي امين عمرو	معطيل اللهالم	قاسم الزيماؤي

### نحد الحسير للفلك ملك الملكة للفرونية المحاتمية

بمقتضى المادة الثامنة من قانون الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٦/١١ نأمر بوضع النظام الآتي : —

#### نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٢

## نظام الاوقاف والشؤون الاسلامية

صادر بمقتضى المادة الثامنة من قانون الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٦٢

المادة 1 \_ يسمى هذا النظام ( نظام الأوقاف والشؤون الإسلامية لسنة ١٩٦٢ ( ويعمل به ابتداء من ١٩٦٢/٤/١

المادة ٢ ــــــ ادارة دوائر الأوقاف والشؤون الإسلامية والاشراف على تنفيذ الموازنة مناطة بقاضي القضاة .

المادة ٣ \_ لمجلس الأوقاف الصلاحيات التاليـــة : \_

أ \_ اقرار الموازنة العامة التي يعدها المحاسب العام في بداية كل سنة مالية وتصديق جداول التشكيلات العائدة للموظفين المصنفين وغير المصنفين . ولا يجوز تعديلها أو نقل أي مبلغ من مادة لأخرى أو من فصل لآخر الا بقرار من المجلس .

ب ــ تقرير الوسائل المودية الى تنمية موارد الأوقاف والشؤون الإسلامية .

ج – الموافقة على المشتريات والعطاءات والتعهدات والتعمير ات التي تزيد قيمتها على خمسين دينار .

د – اقرار جميع العقود والالترامات التي تزيد قيمتها على خمسين ديناراً وعقود الاجارة التي تزيد مدتها على سنتين وعقود الممارسة مهما كانت مدتها . واقرار انشاء الأبنية على أراضي الوقف سواء من قبل الدائرة ام من قبل الغير بطريق الاجارة أو بطريق الاتفاق مهما كانت القيمـــة أو بلغت المدةوللمجلس تفويض من يراه من موظفي الأوقاف بالتوقيع على هذه العقود والإتفاقيات.

هـ التفويض بالتوكيل وباجراء المصالحات في المنازعات والدعاوى وباسقاطها وبالتحكيم فيها ،
واصدار التعليمات التي يراها بشأن الدعاوى التي تقيمها الأوقاف الإسلامية أو تقام عليها .

و ــ حق عقد القروض المالية بموافقة رئيس الوزراء واعطاء التأمينات اللازمة من كفالات ماليــة أو أي اجور أو موارد ماليــة :

ز \_ حق منح الأكراميات والمساعدات الموظفين والأشخاص والميئات ولتعمير المساجد بحسدود المخصصات المرصودة في الموازنة . وحق شطب وتبريل مايراه من التحققسات وبقايا السنين السابقة اذا ثبت تعذر تحصيلها .

Cho in Carlo

ح ــ تعيين الأئمة والمدرسين والخطباءوالوعاظ والمفتين والمرشدين والوُّذنين .

ط ـــ اصدار الأنظمة الحاصة بالمعاهد والمدارس التابعة لإدارة الأوقا ف والشوُّون الإسلامية وقبول الطلاب والبعثات العلميـــة .

ي ــ الموافقة على استبدال وابدال الأراضي والعقارات الوقفية اذا قنع المجلس بتوفر المسوغات الشرعية

المادة ٤ – يجتمع المجلس مرة في كل أسبوع على الأقل , ولرئيس المجلس حق دعوته الإجتماع اذا رأى ضرورة لذلك . ويكون نصاب المجلس فانونيا اذا دعي المجلس وحضرته الأكثرية . واذا لم يرأس المجلس قاضي القضاة فيرأسه أرفع الأعضاء درجة أو أقدمهم عند التساوي وتعتبر قرارات المجلس نافذة في الأحوال التائية : \_

أ 🗀 بالأكثرية اذا كان عدد الحضور كاملا أو أربعة . و في حالة التساوي يرجح جانب الرئيس .

ب ــ اذا كان عدد الحضور ثلاثة فبأجساع الحاضرين أو بأكثريتهم شرط أن يكون الرئيس في جانب الأكثريــة .

المادة ه ـــ تمنح مخصصات سنوية قدرها مئة وعشرون دينار أ لرئيس المجلس ومئة دينار لكل عضو من أعضاء المجلس وتودى على دفعتن .

أ ــ مساعدة قاضي القضاة بمراقبة و ادارة دو اثر الأوقاف والشوُّون الإسلامية .

ب ــ تفتيش دوائر الأوقاف والشؤون الإسلامية .

د — اقرار المشريات والنفقات والتعميرات اذا كانت قيمتها لا تزيد على خمسة عشر ديناراً وما زاد على ذلك حتى خمسين ديناراً بموافقة رئيس المجلس .

هـ تصديق عقود الاجارة التي لاتزيد مدتها على سنتن ولا تتضمن اقامة انشاءات على أراضي الوقب وذلك بعد موافقة رئيس المجلس. ولمدير الأوقاف والشؤون الإسلامية العام بموافقة قاضي القضاة انابة من يراه من الموظفين لهذه الغايــة.

و – اقرار العقود الأخرى الحارجة عن صلاحيات المجلس الحاصة وذلك بعد موافقة قاضي القضاة.

ز – تمثيل جميع الدوائر التابعة لدائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الحصومات والمخاصمات واقامة الدعاوي والمرافعة فيها والمدافعة في كل دعوى تقام ضد الأوقاف والشؤون الإسلامية لدى عموم المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها أما بنفسه أو بتوكيل أي محام أو أي موظف من موظفي الأوقاف وكالة خاصة أو عامة بعد الحصول على تفويض من المجلس بذلك التوكيل.

المادة ٧ -- تبقى التوكيلات والإنابات الصادرة عن مدير الأوقاف العام التي لم يسبق الغاوها قبل سريان مفعول هذا النظام معتبرة كأنها صادرة بمقتضى أحكامه الى أن تلغى أو تعدل .

المادة ٨ ــ تسجل عقارات الأوقاف التابعة لدائرة الأوقاف والشوُّون الإسلامية باسم دائرة الأوقاف والشوُّون الإسلامية أو أية هيئة تحل محلها بصورة قانونيــة .

المادة ٩ ـــ للمحاسب العام الوظائفالتاليـــة : –

أ \_ الإشراف على مسك القيود الحسابية والاجمالية وضبط واردات الأوقاف والشؤون الإسلامية والاشراف على حفظها في الصندوق المركزي والصناديق الفرعية أو أي مصرف يوافق المجلس على حفظها في ه

ب ــ محاسبة مأموري الأوقاف ومديري وموظفي المعاهد والمدارس ودور الأيتام التابعة للدائرة من ان احمد المالسية .

ج \_ اعداد المرانية في بداية كل عام وتقديمها للمجلس .

د ـــ الاشراف على اعداد الحساب الحتامي في بهاية كل عام بواسطة مدققي الحسابات وتقديمه للمجلس

المادة ١٠ ــ لمأموري الأوقاف الوظائف والصلاحيات التاليـــة : –

أ \_ ضبط عقارات الأوقاف والاشراف عليها وجباية وارداتها .

ب ـــ الاشراف على الموظفين التابعين لهــــم .

ج ــ الاشراف على إقامة الشعائر الدينيــة في المساجــــد ودوام موظفيهـــا .

د ــ تعمير عقارات الوقف بالاشتراك مع القاضي الشرعي في حدود خمسين ديناراً بموافقة مدير الأوقاف العام وبموافقة المجلس اذا زاد المبلغ على ذلك .

هـ ــ توقيع عقود الاجارة و ذلك دون اجحاف بأحكام المواد الأخرى الواردة في هذا النظام وبصلاحية
المجلس بتفويض من شاء بتوقيع هذه العقود .

المادة ١١ ــ في المراكز التي لايوجد فيها مأمور أوقاف فلقاضي القضاة انتداب أحد موظفي دوائره للقيام بوظائف المأمور

المادة ١٢ – نجري تأجير عقارات الأوقاف بالمزاودة العلنية الا اذا رأى المجلس أن مصلحة الوقف تقضي بالاستغناء المادة ١٢ – نجري تأجير عقارات الأوقاف بالمتاجير القاضي الشرعي ومأمور الأوقاف او من ينوب عنه في كل مركز . عن المزاودة. ويشرف على التأجير القاضي الشرعي ومأمور الأوقاف او من ينوب عنه في كل مركز . وتخضع قرارات الإحالة للموافقة عليها من قبل المجلس في الحالات الاخرى . الحاصة ومن قبل رئيس المجلس في الحالات الأخرى .

المادة ١٣ ــ توُلف لجنة من مدير دار الأيتام الإسلامية رئساً وعضوية مأمور الأوقاف والمحاسب الصناعي ومعلم الصنعة المختص في الدار للإشراف على مبيعات دار الأيتام الإسلامية وتحديد أسعار مصنوعاتها .

الصنعة المحسن في المحرك المنطقة المرصودة في الموازنة بموافقة مدير الأوقاف مبالغ لانزيد على المادة ١٤ ــ لمدير الدار أن ينفق من المخصصات المرصودة في الموازنة بموجب المادة (١٣) مازاد على خمسة عشر ديناراً وحتى خمسة عشر ديناراً و بموافقة المجلس بعد اقرارها من اللجنة .

حمس ديسر. ولل ولد ولد ولد ولد ولا والعشرين العقارات الوقفية مكافأة سنوية لانتجاوز العشرين المادة ١٥ ــ يعطى القاضي الشرعي مقابل اشتراكه في تأجير وتعمير القضاة مكافأة سنوية لانتجاوز الحمسة عشر ديناراً ويعطى مأمور الأوقاف المنتدب من دوائر قاضي القضاة مكافأة سنوية لانتجاوز الحمسة عشر دينـــاراً

المادة ١٦ – اذا شغرت نظارة أو تولية أو مشيخة على وقف خبري ولم يوجد متول آخر عليه فتتولى دائرةالأوقاف والشوّون الإسلامية ذلك الوقف ولا توجه التولية بعد ذلك الى أحد مالم يوجد شرط واقف بتعين شخص مسمى للتولية وعلى الدائرة تطبيق شروط الواقف والتعامل الجاري وتسليم ذوي الاستحقاق حقوقهم بعد استيفائها نسبة مقدارها (١٠) بالمائة من وارداته مقابل قيامها بادارة ذلك الوقف والإشراف عليه.

وتستوفي الدائرة نفس هذه النسبة من واردات الأوقاف الذرية التي تولت أو تتولى الدائرة أو مأمور الأوقاف عليها مقابل قيامها بمهمام التولية . واذا كان مأمور الأوقاف أو ادارة الأوقاف العامة شريكاً في التولية على وقف فتستوفي الدائرة نسبة مقدارها (٥) بالمائة من واردات تلك الأوقاف مقابل اشتراكها في ادارتها .

المادة ١٧ ــ يعطى مأمورو الأوقاف المناط بهمالإشراف على أوقاف ذرية اكرامية سنوية حسبما يقرر المجلس على أن لاتتجاوز مبلغ عشرين ديناراً في السنة .

المادة ١٨ ــ تطبق أحكام قانون التقاعد المدني رقم ( ٣٤ ) لسنة ١٩٥٩ وأية تعديلات تطرأ عليه على •وظفي الأوقاف القائمين بالعمل بتاريخ ١ أيار سنة ١٩٦٢ وتعتبر مدة الحدمة ابتداء من ١ أيار سنة ١٩٥١ على أن تصرف نخصصات تقاعدهم من صندوق الأوقاف .

المادة ١٩ – يعطى موظفو الأوقاف الذين استغني عن خدماتهم بموجب قانون تنظيم الجهاز الحكومي رقم (٤) لسنة ١٩٦٧ اكرامية تعادل راتب شهر عن كل سنة من سني الحدمة من ١ أيار سنة ١٩٥١ بمعدل آخر راتب تقاضاه الموظف وذلك بدلا عن اية اكراميات استحقت لهم بمقتضى نظام الأوقاف رقم (١) لسنة ١٩٥٥ شريطة أن لاتقل عنها .

المادة ٢٠ ــ تلغى الأنظمـــة التالية : ــ

أ ــ نظام الأوقاف رقم (١) لسنة ١٩٥٥ .

ب \_ أي نظام آخر صدر قبل هذا النظام الى المدى الذي تكون فيه أحكامه مغايرة لأحكام هذاالنظام · المعادد المعادد النظام · المعادد المعادد

المحت ين بطي المال			<b>17</b> /1/11	
رثيس الوزراء	وزير النربية والتعليم	وذير	وذير	
ووزير الدفاع	وقاضي القضاة	الخارجية	المواصسلات	
وصفي التل	ابر اهيم القطان	حازم لسيية	داود ابو غزالة	
وزير	وذير	وزير	وزير	
الماليسة	الاشغال العامة	الاقتصاد الوطني	العدليجة	
عز الدين المفتي	محمد اسماعيل	عبد الوهاب المجاني	ر حنا علف	
وزير	وزير	وزير الشؤون الاجتاعية	وزير الأراعة	
الداخلية	•	يز يوول بر دولة لشؤون استالوزرا	والانشاء والغير	
كمال الدجائي	صبحی امین عرو	و السالم	قاسم الريماؤي	

### تمد الحسير الفلك منكر الملكة اللفارونية المعاتمية

بمقتضى المادة (٤) من قانون التلغراف اللاسلكي لسنة ١٩٣٤ وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٦/١١ نأمر بوضع النظام الآتي : –

### نظام رقم ( ٤٧ ) لسنة ١٩٦٢

# نظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطة المعدل

ا صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون التلغراف اللاسلكي لسنة ١٩٣٤

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام الأجهزة اللاسلكية اللاقطة المعدل لسنة ١٩٦٢ ( ويقرأ مع نظام الأجهزة اللاسلكية اللاسلكية اللاقطة رقم ( ١ ) لسنة ١٩٥٥ الذي يشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عابه من تعديلات كنظام واحد . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ أ ــ يستوفى عن كل جهاز تلفزيون معد للاستعمال الحاص رسم سنوي يعادل (٢٠) دينار ااردنيا بالمنادة ٢ ــ أ ــ يستوفى عن كل جهاز تلفزيون معد للاستعمال العام رسم سنوي يعادل ضعف المبلغ المنصوص ب ــ يستوفى عن كل جهاز تلفزيون معد للاستعمال العام رسم سنوي يعادل ضعف المبلغ المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة .

حب في سرد , من أجهزة التلفزيون المستعملة من قبل أعضاء السلك الدبلوماسي شريطة ج ـــ لايستوفى أي رسم من أجهزة التلفزيون المستعملة من قبل أعضاء السلك الدبلوماسي شريطة المعاملية بالمشال.

سلال	احث ين الم	<i>3</i> . /	- Ç <del>d</del> ir
1 • 11		1977/7/11	
رئيس الوزراء ووزير الدفاع وصفي التــل	وزير النربية والتعليم وقاضي القضاة ابراهيم القطسان	وزير الحارجية حا <b>زم ن</b> سيبــــة	وزير المواصلات داود ابو غزالة
وزير المالية عز الدين المفتي	وزير الاشغال العامة محمد المجاعيل	وزير الاقتصاد الوطني عبد الوهاب المجالي	وزير العدلية حنا خلف
وزير الداخلية كمال الدجائي	وزير الصحة صبيعي امين عمرو	وزير الشؤون الاجهاعية ووزير دولةلشؤون رئاسة الوزراء عليل السالم	وزير الزراعة والانشاء والتعمير قامم الويماوي

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢ الموافقة على ( قرار رسوم الملاحة الجحويــة المعدل لسنة ١٩٦٢ ) بشكله التالي : ـــ

## قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل

لسنة ١٩٦٢

صادر بمقتضى المادة (١٠٧) من قانون الطيران المدني رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٣

المادة ١ – يسمى هذا القرار (قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٦٢ )ويقرأ مع قرار رسوم الملاحةالجوية لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقرار الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقرار واحد ويعمل بـــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل الفقرة (ج) من المادة ( ٨ ) من القرار الأصلي حسيما عدلت بالقرار المنشور في العدد(١٦٠٩) من الجريدة الرسمية بأضافـــة البندين التاليين اليها : . ــ

١٢ ــ موظفو هيئة الأمم المتحدة ومراقبة الهدنة ووكالة الغو ث الذين يتمتعون بحصانات دبلوماسية .

١٣ – الأشخاص الأجانب الذين يرى وزير المواصلات اعفاءهم لظروف خاصة .

1977/0/7

## قرار رقم (٩)

صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٢/٥/٦ رقم ت/١٦/١٥٥٥اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما اذا كان الاعفاءمن ضريبة الدخل الذي تتمتع به المؤسسات الصناعية بموجب هذه الفقرة يشمل المساهمين أم لا.

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس مجلس ادارة شركة مصفاة البيرول الأردنية المساهمة الموجه الى رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٨/١٩ وكتاب وزير الاقتصاد الموجه الى رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٨/١٩ وكتاب وزير الاقتصاد الموجه الى رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٨/١٩ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا : ان المادة السادسة من قانون تشجيع وتوجيه الصناعة تنص على مايلي : تتمتع المؤسسات الصناعية الموافق عليها وفق أحكام هذا القانون بالمساعدات والتسهيلات التاليسة :

١ — تعفى من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد . . . . الخ .

٢ - تعفى أرباحها من ضريبة الدخل وضريبة الشوون الاجهاعية المتحققة عليها بموجب القوانين المعمول بها لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الانتاج للصناعات التي تقام بعد نفاذ هذا القانون . أما الصناعات القائمة قبل نفاذه المياجد بدء مدة الاتحقاء نظرار من أيجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنــة .

وحيث أنه من البديهي أن الاعفاء لايكون الا عن المكلف بالضريبة فأن تفسير الفقرة الثانية من المادة السادسة المدرجة أعلاه وبيان ما اذا كان الاعفاء المنصوص عليه فيها يشمل المساهمين في المؤسسات الصناعية أم لا انحا يتوقف على تحديد من هو المكلف بضريبة الدخل التي تدفعها هذه المؤسسات بمقتضى المادة ٢٤ مسن قالدن في بية الدخل .

وبالرجوع الى قانون ضريبة اللخل نجد أن المادة ٢٤ منه تنص على أن تستوفي الضريبة عن اللخل الخاضع الفريبة لأية شركة من الشركات بمعدل مائتين وخمسين فلساً عن كل دينار من دخل الشركة الخاضع للضريبة .

وان الفقرة الأولى من المادة ٢٥ تنص على أنه يحق لكل شركة مقيمة في المملكة أن تخصم من حصص الأرباح التي تدفعها الى حاملي الأسهم ضريبة دخل حسب الفئة التي دفعتها أو المترتب عليها دفعها عن الدخل الحاضع للضريبة

وان المادة ٢٦ تنص على أنه يترتب على كل شركة حيماً تدفع حصص الأرباح سواء اخصمت الضريبة منهـــا أم لم تخصم أن تزود الشخص الذي تدفع اليه الأرباح بشهادة تتضمن بياناً بمقدار الأرباح التي دفعتها اليه ومبلغ الضريبة الذي خصمته منها أو بحق لها خصمه وان ترسل صورة عن هذه الشهادة الى مأمور التقدير .

وان المادة ٢٧ تنص على أن كل ضريبة خصمتها أية شركة أو ختى لهـــا خصمها بمقتضى المادة ٢٥ من حصص الأرباح المدفوعة الى مستحقيها بجري تقاصها من الضريبة المستحقة عن دخل ذلك الشخص في المملكة اذا كانت حصص الأرباح قد ضمت الى دخله الحاضع للضريبة .

حصص ادرباح مد صمت في تدفعها الشركة هو المكلف الحقيقي بضريبة الدخل التي تدفعها الشركة والواضح من هذه النصوص ان المساهم في الشركة هو المكلف الحقيقي بضريبة الدخل التي تدفعها الشركة الى حاملي بمقتضى المادتين ٢٤ و ٢٥ المشار اليهما. بدليل أن الضريبة انما تخصم من حصص الأرباح التي تدفعها الشركة الى حاملي الأسهم و يجري انقاصها من الضريبة المستحقة على دخل المساهمين.

أما كون الشركة ذاتها هي التي تقوم بخصم الضريبة من حصص الأرباح وبدفعها الى الخزينة فلا ينفي ان المساهم هو المكلف بها ،اذ أن الحكمة من الزام الشركة بخصم الضريبة من الأرباح قبل توزيعها على المساهم هو المكلف بها ،اذ أن الحكمة من الزام الشركة بخصم الضريبة من عن المساهم على حدة لتحصيل الضريبة منه عن هي تسهيل تحصيل الضريبة حتى لا تكون دائرة ضريبة الدخل مكلفة بملاحقة كل مساهم على حدة لتحصيل الضريبة منه عن أرباحه المتأتية عن الأسهم .

ولهذا فأن الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة السادسة المطلوب تفسير ها انما هو في الواقع اعفساء

للمساهمين أنفسهم هذا مانقرره في تفسير المادة المشار اليهـــا .

صدر - ۱۹۹۲/۲/۱۹

عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الخاص عضو عضو عضو عضو عضو عضو عضو القوانين مندوب المستشار الحقوقي عمكة التمييز عكمة التمييز وزارة الاقتصاد لرئاسة الوزراء وزارة الاقتصاد لرئاسة الوزراء ويادعناب شكري المهندي الياس خوري موسى الساكت علي مسمار